

TC,Marrakech,07/04/1999,7/4/99

Identification			
Ref 20819	Juridiction Tribunal de commerce	Pays/Ville Maroc / Marrakech	N° de décision 7/4/99
Date de décision 07/04/1999	N° de dossier 1/98	Type de décision Jugement	Chambre
Abstract			
Thème Redressement Judiciaire, Entreprises en difficulté		Mots clés Sauvegarde de l'entreprise, Procédure de traitement des difficultés, Difficultés d'ordre juridique	
Base légale		Source Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc مجلة المحاكم المغربية Page : 195	

Résumé en français

L'objectif mis en avant par le législateur, au travers des procédures de traitement des difficultés de l'entreprise, est d'endiguer rapidement et efficacement les risques financiers et juridiques auxquels peut être confrontée l'entreprise et ce, dans le but de protéger la stabilité économique, les créanciers et l'emploi.

C'est à bon droit que le tribunal, ayant constaté des difficultés juridiques bloquant le règlement des créanciers, ordonne l'ouverture du redressement judiciaire, aux fins de sauvegarder l'entreprise dont la situation financière n'est pas irrémédiablement compromise.

Résumé en arabe

إن غاية مسطرة صعوبة المقابلة حماية المؤسسة في المقام الأول وتدليل ما قد يعترضها من صعوبات، ومن ثم وبشكل غير مباشر حماية الدائنين، وبالأساس حماية مناصب الشغل.

Texte intégral

المحكمة التجارية بمراكش

حكم 99/4/7 ملف صعوبة المقاول رقم 1/98 .

باسم جلالة الملك

إن المحكمة التجارية بمراكش وهي تبث في غرفة المشورة، وهي مؤلفة من السادة :

• محمد الدومالي : بصفته رئيسا

• عبد الله البوجاني : عضوا مقررا

• سعيد السعداوي : عضوا

• بحضور : ممثلا للنياية العامة

• بمساعدة عبد السلام المنوار : كاتب الضبط

في جلستها العلنية الحكم الاتي نص :

بين : شركة اكاشيمي، شركة مجهولة الاسم في شخص رئيسها وأعضاء مجلسها الإداري .

عنوانها : 44 مكرر شارع ماء العينين الحي الصناعي، اكادير نائبه الأستاذ، محمد جنكل المحامي بهيئة البيضاء من جهة

وبين : 1- شركة دينا فندق ب ل م مالكة فندق المنصور الذهبي شركة مجهولة الاسم في شخص رئيسها وأعضاء مجلسها الإداري .

عنوانها الاجتماعي : زنقة طرفاية الرباط الممثلة بفرعها بفندق المنصور الذهبي مراكش .

نائبها الأستاذ : علال المستاري من جهة أخرى

2- المتدخل اختياري في الدعوى.

شركة البنك المغربي للتجارة الخارجية شركة مساهمة، مقرها الاجتماعي 140 شارع الحسن الثاني الدار البيضاء

نائبها : الأستاذ علي بنجلون بهيئة البيضاء الجاعل محل المخابرة معه بكتابة الضبط .

الوقائع

بناء على المقال الذي تقدمت به المدعية المسجل بصندوق المحكمة بتاريخ 11/06/98 وقد عرضت فيه أنها دائنة لفندق المنصور الذهبي بمراكش بمبلغ يصل إلى 1.538.675.20 درهما الذي يمثل قيمة الفاتورات واودنات التسليم وطلب السلع وكذا الكمبالة التي أعيدت إليها بدون أداء.

وان المحاولات المبذولة اتجاهاها من طرف المدعية لم تسفر عن أية نتيجة، بما في ذلك رسالة الإنذار بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل .

ملتزمة في الأخير:

• فتح مسطرة معالجة صعوبة المقاول وتلقي شروحات رئيس المقاول حول وضعيته شركته وعن سبب توقفها عن أداء المستحق لها واستفساره عما إذا كانت لديه اقتراحات من شأنها تصحيح وضعيته شركته والوفاء اتجاه المدعية.

وفي حالة ما إذا ثبت أن وضعيته الشركة مختلفة بشكل لا رجعة فيه فتح مسطرة التصفية القضائية طبقا للفصل 619 وما بعده في مدونة التجارة مباشرة مع تمديد هذه المسطرة الى كل مسؤول يمكن ان يثبت

في حقه انه تصرف في أموال المقاول كما لو كانت أمواله الخاصة مع إدانته طبقا للمواد 721 - 722 من المدونة والحكم عليه بالعقوبة الحبسية النافذة مع الغرامة والأمر باعتقاله فورا معززة بنسخة من مقال الدعوى ونسخة من مقال الأمر بالأداء فتح له ملف عدد 80/98.

وبناء على المقال الإصلاحي المسجل بتاريخ 16/9/98 الذي تقدمت به المدعية والتي أدخلت بمقتضاه شركة دنيا الفنادق في الدعوى.

وبناء على المذكرة التوضيحية التي أدلى بها نائب المدعى عليها المؤرخة في 6 أكتوبر 1998 وقد أوضح من خلالها ما يلي :

• أن الفندق ليس في وضعية مالية معسرة حتى تمارس مسطرة التسوية القضائية بل انه في أحسن حال ووضعيته موسرة وبالتالي يتعين

إجراء بحث مع المسيرين الحاليين لوضع خطة ترمي إلى أداء الديون الحالة اتجاه المؤسسة والصادرة في شأنها أحكام قضائية نهائية. أن المؤسسة الحائزة للفندق قد حققت أرباحا من تسييره وبالتالي فيتعين عليها أداء الديون الحالة. وبناء على مذكرات الجواب التي أدلى بها نائب القرض العقاري والسياحي بصفته المؤسسة البنكية التي حازت الفندق في نطاق مرسوم 17/12/68 وقد أوضح من خلالها أن المدعى عليه في الدعوى هو رئيس فندق المنصور الذهبي بمراكش الذي لا وجود له إذ أنه كما يعرف الجميع هو ملك لشركة دونيا او طيل الموجود مقرها الاجتماعي بالرباط . كما أن قصر المؤتمرات بذاته منعدم الشخصية القانونية . إن المدعية لم تباشر مسطرة التنفيذ في الدعوى ولا يثبت أنه لم يستطع استخلاص المبالغ المدنية من طرف شركة دنيا التي لها أموال سواء بمدينة مراكش او بمدينة الرباط، لذا فإن الدعوى سابقة لأوانها ملتمسا الحكم بعدم قبولها . وبناء على مقال التدخل الاختياري المسجل بتاريخ 16/11/98 بصندوق هذه المحكمة وقد أوضح من خلاله المتدخل ما يلي: أن الفندق ما هو إلا فرع تابع لشركة فنادق دنيا التي تسير سلسلة من الفنادق عبر مجموع التراب المغربي وان هذه الشركة لها مقر اجتماعي بالرباط كما هو واضح من صورة نموذج ج . ملتمسا في الأخير:

أساسا : سماع التصريح بعدم الاختصاص للمحكمة التجارية بمراكش وبإحالة الملف على تجارية الرباط . احتياطيا : تؤكد وتبني جميع مطالب شركة اكاشيمي وذلك فتح مسطرة معالجة صعوبة المقاوله مع ما يترتب عن ذلك من آثار . معززا مقاله بصورة من نموذج « ج » لشركة فنادق دنيا، صورة من مقال فتح مسطرة صعوبة المقاوله المقدم أمام تجارية الرباط. وبناء على مذكرة الجواب التي أدلى بها نائب المدعية بجلسته 98/12/23 وقد عرض من خلالها ما يلي: أن المشرع في الفصل 563 من مدونة التجارة أشار إلى أنه يمكن فتح مسطرة بمقال افتتاحي للدعوى لأحد الدائنين كيفما كانت طبيعة دينه . أما بخصوص الدفع بعدم الاختصاص فإنه مردود وغير جدي ذلك ان فندق المنصور الذهبي يتواجد بمدينة مراكش وبالتالي فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة التجارية بمراكش على اعتبار ان المركز الرئيسي للتاجر أنها، ويبقى الدفع المثار في غير محله . ملتمسا التصريح بان مقال التدخل سابق لأوانه والتصريح برفضه . وبناء على مذكرة التعقيب التي أدلت بها المدعى عليها بجلسته 13/12/98 وقد عرضت من خلالها : أنه بخصوص الدفع بعدم الاختصاص فإن القضية قد قطعت عدة أشواط ونوقشت في جوهرها وأدلى بعدة وثائق وأصبحت جاهزة وان الدفع بعدم الاختصاص المكاني ينبغي ان يثار قبل كل دفع أو دفاع في الجوهر حسب مقتضيات الفصل 16 من قانون المسطرة المدنية وبالتالي يكون الدفع المثار من طرف المتدخلة أتى لاحقا لمناقشة جوهر النزاع من الطرفين الرئيسيين . إن الفقرة الثانية من الفصل 11 من القانون المنظم للمحاكم التجارية ينص بالحرف: فيما يتعلق بصعوبات المقاوله، إلى المحكمة التجارية التابعة لها مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة ملتمسة: بخصوص الدفع بعدم الاختصاص المكاني رده شكلا وموضوعا والتصريح باختصاص هذه المحكمة واعتبار القضية جاهزة ورد طلب المتدخلة لانعدام المصلحة. جعل الصائر على من يجب . و بناء على مستنتجات النيابة العامة الكتابية التي أدلت بها بالملف وقد أوضحت من خلالها:

أنه بالنظر للفصل 566 من مدونة التجارة فإن الاختصاص في باب مسطرة معالجة صعوبة المقاوله يكون في مكان مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة، وإذا كان المقر الاجتماعي للشركة دنيا الفنادق بالرباط فإن مؤسستها الرئيسية ومكان نشاطها أمسى بمراكش . ملتمسة التصريح برد الدفع بعدم الاختصاص .

و بناء على مذكرة نائب المدعى عليها بجلسته 10/3/99 وقد أكدت فيها ما سبق. وبناء على إدراج القضية بجلسته 10/3/99 حضرها الأستاذ جنكل عن اكاشيمي وحضر الأستاذ المستاري عن المنصور الذهبي وأعطيت للأستاذ جنكل الذي أوضح أن الملف تجاوز المدة القانونية التي يجب أن يبت فيه، وأوضح أنه مع استمرارية المقاوله في خدمة الاقتصاد الوطني متفهما بان الملف يعرف صعوبات جمة وكثيرة وطبقا للفصل 560 فإن المقاوله تعرف صعوبات قانونية لكون القرض العقاري السياحي يسير فندق، كما أضاف بان المذكرة التي أدلى بها لا تعتمد على أي أساس قانوني وبالتالي بات من الضروري العمل على أن تتجاوز المقاوله صعوباتها وذلك في إطار المحكمة وتطبيقا للقانون الجاري به العمل، ذلك أن ظهير 69 المنظم للقرض

العقاري والسياسي يتجاوز قانون صعوبة المقاولات ملتمسا تطبيق مقتضيات الفصل 560 و 569 وتعيين خبير للاطلاع على وضعية المقاولات وقبل المرور إلى المرحلة الثانية .

وتدخل الأستاذ المستاري وأكد أن مداخلته تصب في نفس الاتجاه بحيث أن العسوية المالية غير موجودة أما الفندق فيتوفر على سيولة مالية كبيرة وكل ما في الأمر أن القرض العقاري السياسي هو الذي يطرح مشكلة وصعوبة قانونية تمنع من تسديد الديون وأداء الأجور واقتراح انتداب خبير للاطلاع على الوضعية طبقا للفصل 560 من مدونة التجارة .

وأكد السيد وكيل الملك مستنتاجاته الكتابية فتقرر جعل القضية في المداولة لجلسة 24/3/99 و بعد التمديد لجلسة 7/4/99 وبعد المداولة طبقا للقانون من طرف نفس الهيئة التي نوقشت القضية أمامها المحكمة:

1- في الدفع بعدم الاختصاص المكاني :

حيث إن المتدخل اختاريا قد دفع بمقتضى مقاله المسجل بتاريخ 11/16 98 بعدم اختصاص هذه المحكمة للبت في النازلة على اعتبار أن مقر شركة دنيا الفنادق التي يتبعها فندق المنصور الذهبي وكذا قصر المؤتمرات يوجد بالرباط، فينعتقد بالتالي الاختصاص للمحكمة التجارية بالرباط.

وحيث إن المدعى عليها التي تقرر الدفع بالاختصاص المكاني لمصلحتها، قد أوضحت أن الاختصاص ينعتق لهذه المحكمة على اعتبار أن هذا الدفع لم يثر في إبانته أي قبل كل دفع أو دفاع كما أن الفقرة الثانية من الفصل 11 من القانون المنظم للمحاكم التجارية يعطي الخيار للأطراف باختيار محكمة المقر الاجتماعي أو مقر المؤسسة الرئيسية .

وحيث أنه بخصوص هذا الدفع لابد من رصد مبدئين قانونيين :

أولهما : أن الدفع بعدم الاختصاص المكاني قاصر على من له المصلحة في إثارته ومقيد بزمانه . فمن حيث الطرف الذي قرر لمصلحته فهو المدعى عليه في الدعوى الذي يمكنه وحده دون غيره، أن يتشبث بالاختصاص المكاني كما يمكنه باتفاق مع المدعى اختيار محكمة تجارية مختصة إعمالا لمقتضيات المادة 12 من القانون المحدث للمحاكم التجارية .

أما بخصوص تزمين هذا الدفع فقد اشترط بمقتضى نص المادة 16 من قانون المسطرة المدنية بهذا الفصل الذي لا يدخل ضمن الاستثناء المنصوص عليه في المادة 11 من قانون المحاكم التجارية - أن يقدم قبل كل دفع أو دفاع وبخصوص نازلة الحال فإن الدفع قد قدم من طرف المتدخل اختاريا في الدعوى بعدما تقدم الطرفان الأصليان بدفوعهما الشكلية أو الموضوعية بل وبعد أن أصبحت القضية جاهزة للبت فيها .

ثانيهما : ملف هذه النازلة يتميز بخصوصية وهو أن شركة دنيا الفنادق مالكة المركب الفندقي الذي يوجد في وضعية صعبة لم تعد بيدها حيازة هذا المركب، وذلك بمقتضى أمر استعجالي صادر عن رئيس ابتدائية مراكش تحت عدد 179 بتاريخ 12/2/98 وقد نفذ هذا الأمر وحازت مؤسسة القرض العقاري والسياسي المركب الفندقي المذكور، ومن ثم فإن الشركة دنيا الفنادق لم يعد لديها سلطة الإشراف والتسيير، وعزلت عنها قانونا وواقعا، وبالتالي بقي المركب الفندقي وهو المدين الأصلي من هذه المسطرة .

وحيث أنه بالنظر لما سطر أعلاه فإن الدفع الذي وضع به المتدخل في الدعوى غير جدير بالاعتبار ويتعين بالتالي رده .

2- في الشكل : حيث إن المقال الافتتاحي والإصلاح وكذا مقال التدخل الاختياري قد قدموا وفق ما يتطلبه القانون فقد تعين التصريح بقولهم شكلا.

3- في الموضوع : حيث أن المدعية قد التمسست بمقتضى مقالها فتح مسطرة الصعوبة في مواجهة المدعى عليها .

وحيث إن المدعى عليها قد أجابت بأنها لا تعاني صعوبات مالية وإن الصعوبة الحقيقية تتمثل في استرجاع حيازة الفندق من طرف مؤسسة القرض العقاري والسياسي.

وحيث أن المتدخل في الدعوى قد ساند المدعية في مطالبها.

وحيث أنه بعد الرجوع إلى وثائق الملف تبين من خلالها ما يلي :

1- إن أمرا استعجاليا صادرا عن السيد رئيس المحكمة الابتدائية بمراكش تحت عدد 79 بتاريخ 98/2/12 قد قضى لمؤسسة القرض العقاري والسياسي بحيازة المركب الفندقي وذلك في نطاق مرسوم 17/12/68 الذي يخول لمؤسسات القرض استرجاع الحيازة عندما تتوقف المقاولات الفندقية عن أداء الأقساط الحالة من الديون المترتبة عليها .

وحيث انه بالاستناد إلى الأمر المشار إليه وحده يتبين أن الصعوبة قائمة وماثلة على اعتبار أن المركب الفندقي قد توقف عن أداء الأقساط الحالة.

إن الأمر الاستعجالي الصادر في نطاق مرسوم 17/12/68 يخول للمؤسسة المقرضة مجرد حيازة مؤقتة للمركب السياحي والفندقي المعروف بقصر المؤتمرات وفندق المنصور الذهبي وتوابعها قصد استثماره وتسييره إلى حين استيفاء جميع ديونها وتوابعها . وحيث إن الطلب وإن قدم في مواجهة شركة دنيا الفنادق بوصفها المالكة لفندق المنصور الذهبي، فإنه أمام تداخل الذمم المالية لهذا الفندق ولقصر المؤتمرات على اعتبار أن الحيازة شملتهما معا ومنطوق الأمر انسحب عليهما بوصفهما مركبا سياحيا واحدا، فإن مسطرة الصعوبة يتعين تمديدها لقصر المؤتمرات أيضا إعمالا لنص المادة 570 من مدونة التجارة .

وحيث إن الاستثمار والتسيير يستوجبان إيجاد جو ملائم خال من كل الصعوبات والعراقيل التي من شأنها التأثير على سير المؤسسة العادية وإفراغ المسطرة المنصوص عليها في الفصل 59 من مرسوم 68/12/17 من محتواها وبالتالي تعريض المؤسسة ومن خلالها أصحاب الحقوق والديون للضياع إذا ما وصلت إلى مرحلة من الاختلال لا رجعة فيها .

وحيث إن مسطرة صعوبة المقاوله ومن خصائصها أن جميع مقتضياتها من النظام العام لا تتضمن ما من شأنه أن يتعارض أو يتنافى مع المسطرة المنصوص عليها في الفصل 59 من مرسوم 17/12/68 بل على العكس فالتوجه الواضح من نصوص المدونة وكذا من القوانين المقارنة والفقه والقضاء المقارنين، كلها تجمع على أن من غايات هذه المسطرة حماية المؤسسة في المقام الأول وتدليل ما قد يعترضها من صعوبات ،ومن ثم وبشكل غير مباشر حماية الدائنين سواء كانوا عاديين أو مرتين وأصحاب الحقوق كالشركاء والمساهمين، وبالأساس حماية مناصب الشغل (المادة 638 من المدونة) وهذا التوجه قد ذهب ببعض الفقه إلى حد اعتبار مسطرة صعوبة المقاوله من متعلقات النظام العام الاقتصادي والاجتماعي (انظر بتفصيل)

Françoise Perochon est Regine Bonhomme,
Entreprises en difficulté instrument de crédit de
paiement Ed L.G.D. Ji P1

بل إن جانباً آخر من الفقه اعتبر أن دور المحكمة في نطاق مسطرة الصعوبة قد تجاوز اختصاصها التقليدي ليشمل تقويم المقاوله اقتصاديا وماليا واجتماعيا، يروم أولا وقبل كل شيء إنقاذ المقاوله وتراعي في تطبيقه الآثار السلبية والايجابية على مستوى التشغيل وحماية حقوق الطبقة العاملة ومصالح الدائنين (انظر بتفصيل)

(احمد شكري السباعي الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المقاوله ومساطر المعالجة الجزء 1، ص. 59) وحيث انه بالنظر لما سطر أعلاه فإن موجبات فتح المسطرة متوافرة في نازلة الحال، إعمالا لنص المادة 560 من مدونة التجارة، ما دامت المؤسسة الفندقية مطالبة بتنفيذ عدة أحكام قضائية أمام هذه المحكمة وحدها بلغت مجموع قيمتها 54.975.255.2 درهما. وحيث انه بالنظر لصعوبة تحديد تاريخ محقق للتوقف عن الدفع بالنظر لكثرة الديون وتعدد مصادرها فقد تعين تحديده في الثمانية عشر شهرا السابقة عن تاريخ فتح هذه المسطرة .

وحيث انه بالنظر لإفادات كافة أطراف النازلة وبالنظر إلى قوائمها التركيبية فإن المؤسسة الفندقية لم تصل بعد إلى وضعية مختلة بشكل لا رجعة فيه على اعتبار أن مداخلها جد هامة وإن أصولها تغطي خصومها ومن تم تعين فتح مسطرة التسوية القضائية في حقها أعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة 568 من مدونة التجارة .

وحيث انه بالنظر لأهمية المؤسسة الفندقية ولتشعب حساباتها فقد تعين تعيين سنيك من الغير إعمالا بالخيار المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من نص المادة أعلاه والذي يتعين عليه إعداد مخطط للتسوية يضمن استمرارية المؤسسة وذلك بعد إعداد تقرير للموازنة المالية والاقتصادية بمشاركة رئيسها وبمساعدة محتملة لخبير أو عدة خبراء حسب الحاجة وتحت الإشراف المباشر للقاضي المنتدب، إعمالا لنص المادة 579 من مدونة التجارة .

وحيث أثار هذا الحكم تسري من تاريخ صدوره إعمالا لمقتضيات المادة 569 من المدونة في فقرتها الأولى.

وحيث انه يتعين الإشارة إليه في السجل التجاري فورا إعمالا لنص المادة أعلاه.

وحيث انه يتعين نشر إشعار بالحكم في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية داخل أجل ثمانية أيام من صدوره إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة أعلاه.

وحيث انه يتعين إرجاء البت في الصائر.

وتطبيقا للفصل 560 وما يليه من مدونة التجارة.

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة وهي تبث في غرفة المشورة بجلستها العلنية : ابتدائها وحضوريا .

في الشكل : أولا : برد الدفع بعدم الاختصاص المكاني

ثانيا: بقبول المقالات الأصلي والإصلاحي والتدخل

في الموضوع :

أولا : فتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة دنيا الفنادق بوصفها مالكة لفندق المنصور الذهبي وقصر المؤتمرات المتواجدين

بمراكش المسجلة بالسجل التجاري بتجارية الرباط تحت عدد 24657

ثانيا : تحدد تاريخ التوقف عن الدفع بصفة مؤقتة في الثمانية عشر شهرا السابقة عن تاريخ فتح هذه المسطرة .

ثالثا : تعيين السيد عبد الاله البرجاني قاضيا منتدبا .

رابعا : تعيين الخبير السيد امبارك زعكون المراقب في الحسابات بصفته سنديكا وتحدد مهمته فيما يلي :

أولا : مراقبة عملية التسيير بالمؤسستين المذكورتين .

ثانيا : أن يضع تقريرا مفصلا حول الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسستين المذكورتين، وذلك بمساعدة رئيس المقابلة أو

من يقوم مقامه مع إعداد حل ملائم لتصحيح الوضعية وذلك في نطاق الفصل 579 من مدونة التجارة داخل اجل أقصاه أربعة أشهر من

تاريخ توصله بهذا الحكم مع السماح له بالاستعانة بخبير أو عدة خبراء إن اقتضى الأمر ذلك .

ثالثا: تحدد مصاريف المسطرة في مبلغ ثلاثين ألف درهم مبدئيا وبصفة مؤقتة، تضعها شركة دنيا الفنادق بصندوق هذه المحكمة داخل

اجل ثمانية أيام من تاريخ توصلها بهذا الحكم.

رابعا: تأمر كتابة الضبط بتسجيل ملخص هذا الحكم بالسجل التجاري لشركة دنيا الفنادق فورا ونشر الحكم في صحيفة مخول لها نشر

الإعلانات القانونية وفي الجريدة الرسمية داخل اجل ثمانية أيام من تاريخه.

مع شمول الحكم بالنفاز بقوة القانون .

مع إرجاء البت في الصائر .

وبهذا صدر الأمر في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

القاضي المقرر كاتب الضبط